الجامعة الإسلامية والاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة العربية في ضوء الوثائق البريطانية

د. جاد طه محمود

نتعرض في هذا المقال لانتشار المد العثماني والجامعة الإسلامية في مناطق جنوب الجزيرة العربية، وتصدي الانجليز أصحاب السيطرة في عدن لهذه الحركة الإسلامية وذلك في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين.

وعلى سبيل المثال نجد أن الوثيقة رقم B. 158 المحفوظة في مكتبة وزارة الهند India Office Library المؤرخة في ٥ سبتمبر ١٩٠٦ عن سياسة عدن Aden Policy توضح أنه لا بد - من وجهة النظر البريطانية - من اتخاذ سياسة جديدة تماماً خارج مستعمرة عدن لمقاومة برنامج الجامعة الإسلامية. Pan Islamitic Programme وذلك للحفاظ على المكانة الانجليزية بين العرب.

فما هي جهود العثمانيين والجامعة الإسلامية ضد الاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة العربية؟ وما هو موقف الانجليز من هذه السياسة؟

تمهيد :

استولت انجلترا على عدن سنة ١٨٣٩ ، واتبعت بعد ذلك سياسة مرنة في جنوب الجزيرة العربية، ولهذه السياسة مظاهر شتى، أولها المعاهدات الولائية ثم الرواتب الشهرية والسنوية التي اختلفت بمكانة كل أمير، ومظاهر الترحيب والتوديع لمن يجيء إلى عدن من السلاطين أو يسافر منها، ثم منح الألقاب والنياشين، والتدخل في السياسة المحلية عند انتخاب أو تعيين أحد الحكام والتحزب لبيت طامع في الملك على بيت مالك أو عكس ذلك، وأخيراً المحافظة على استقلال كل سلطان وأمير تحقيقاً لمصالحهم ولمصلحة بريطانيا. وقد عقدت بريطانيا هذه المعاهدات الولائية مع غالبية هؤلاء السلاطين والأمراء والشيوخ بعد احتلالها لعدن مباشرة(١).

كما أن موقع عدن الاستراتيجي الهام كان يحتم وجود هدوء نسبي، كي تستفيد منها بريطانيا فائدة محققة، وعلاوة على ذلك فإن عدن كانت في غاية الأهمية بالنسبة للتجارة بين الشرق والغرب، «فالطريق التجاري الذي تعبر خلاله منتجات انجلترا والهند سيحقق التبادل التجاري مع اليمن وحضرموت، هذا بالإضافة إلى أن التجارة مع الشاطئ الافريقي الشرقي سوف تتركز في سوق عدن»(٢) . لكل ذلك كان لا بد من هدوء الأحوال في عدن، ولن يتحقق ذلك الاستقرار بوجود القوات البريطانية فقط. ومن ثم بدت واضحة أهمية العلاقات الودية مع الحكام العرب في المنطقة ضماناً لولائهم وربط هذه العلاقات بالمعاهدات المالية(٣) . وكان هذا هو دور الولاء والعطاء واتخذت العلاقات طابعاً واحداً بين بريطانيا والقبائل المجاورة لعدن أي تلك المعاهدات الولائية المتشابهة.

لقد انفرد الانجليز بمقدرات جنوبي الجزيرة العربية فترة طويلة من الزمن، لأن العثمانيين لم يكونوا مستعدين لفرض سيطرتهم على المناطق التي أخلاها المصريون في البلاد العربية عامة في عام ١٨٤٠ و١٨٤١(٤) . إلا أن شق قناة السويس شجع العثمانيين على إعادة النظر في سياستهم العربية بقصد تقوية نفوذهم في الجزيرة العربية، فأرسل الباب العالي رءوف باشا على رأس قوة حربية لضم اليمن إلى دولة الخلافة الإسلامية وهكذا تمكنت القوات العثمانية من النزول إلى ميناء الحديدة في عام ١٨٧٢.(٥) .

الفتح العثماني الثاني لليمن:

بعد مرض رؤوف باشا تمكن خلفه أحمد مختار باشا قائد القوات التركية المرابطة بعسير من دخول صنعاء والقضاء على كل الخلافات الناشئة فيها وما حولها(٦). وكان من أهم عوامل نجاح رؤوف باشا رغبة أهل اليمن في الانضواء تحت جناح دولة الخلافة الإسلامية والتخلص من حكامهم المتنازعين(٧).

وأراد الأتراك أن يستغلوا فترة الهدوء العائدة في شمال اليمن واشرأبت أعناقهم الى جنوبي الجزيرة العربية أي إلى تلك القبائل المتحالفة مع الحكومة البريطانية.

وقد بدأ التدخل العثماني في المنطقة في ٢٩ أغسطس ١٨٧٢، عندما أرسل المشير سيد أحمد مختار باشا والى اليمن خطاباً إلى السلطان فضل بن محسن سلطان لحج ورئيس قبيلة العبدلي يدعوه فيه إلى زيارة صنعاء، واستمر المشير قائلاً في خطابه «.. إنني أكتب إليك هذا الخطاب بتعليمات من سلطان المسلمين، والسلطان يوجه نظره الآن إلى أقاليم اليمن، وأنت واحد من حكام هذه الأقاليم، ولذا يجب عليك في الوقت الحاضر أن تأتي إلينا، ونحن نعدك بالأمان تحت حماية الله ونبيه وسلطان المسلمين وحمايتنا(٨).

ولما كان سلطان لحج قد تحول إلى إحدى ركائز الاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة العربية، فإنه قام بزيارة المقيم السياسي البريطاني في عدن البريجادير جنرال شنيدر في ٢٤ أكتوبر ١٨٧٢ وعرض عليه خطاب المشير أحمد مختار باشا والي اليمن، وبيّن السلطان كيف أن مبعوث السلطان دعاه إلى تقديم ولائه للباب العالي.

ولم يتردد المقيم البريطاني، بل اقترح على سلطان لحج بأنه يمكنه إجابة الباشا بلهجة ودية، وأن يوضح أنه متحالف ويتقاضى راتباً شهرياً من الحكومة البريطانية وأن هناك معاهدات. وارتباطات قائمة مع هذه الحكومة، وأنه أي السلطان لا يستطيع القيام بعمل مثل هذا دون موافقتها.

كما علق المقيم البريطاني على الموقف بقوله بأن قيام سلطان لحج بتقديم ولائه للسلطان العثماني سيعقبه تقديم كثير من الرؤساء العرب في جنوبي الجزيرة العربية لولائهم لخليفة

المسلمين، وبالتالي سيؤدي هذا إلى سيطرة الدولة العثمانية على كل المنطقة المحيطة بعدن حتى أراضي العولقي(٩).

ومع بداية يناير ١٨٧٣م بدأ التدخل العثماني في جنوب الجزيرة العربية يزداد تبلوراً، وبدأ الهجوم التركي على أراضي لحج أمراً محتملاً واعتبرت الحكومة البريطانية أن هذا الإجراء إذا ما حدث فسوف تعتبره خطراً على مصالحها في عدن(١٠).

وكان إيرل جرانفيل، وزير الخارجية البريطانية يعتقد بأن الباب العالي لن يقوم بأية إجراءات عدوانية ضد سلطان لحج إلا بعد الاتصال بالحكومية البريطانية، وطلب جرانفيل من السير أليوت الفير البريطاني في الآستانة أن يوضح للباب العالي «إنه لضمان سلامة الاراضي البريطانية في عدن، فإنه من الخطورة بمكان حدوث أي تدخل من جانب السلطات التركية في منطقة جنوبي الجزيرة العربية ضد حكام أصدقاء لبريطانيا العظمى»(١١).

وبناء على تلك التعليمات، اتصل السير أليوت بخليل باشا وزير الخارجية التركي الذي أكد له بأنه لن تحدث أية عمليات حربية بجوار عدن دون تعليمات من الباب العالي ... إلا أن خليل باشا أشار من ناحية أخرى إلى أن الباب العالي يعتبر لحج جزءا من الأراضي اليمنية التي كانت في ذلك الوقت خاضعة تماماً لسيادة السلطان، وأنه من حق والى اليمن دعوة رئيس لحج وكذلك بعض الرؤساء العرب في جنوبي الجزيرة العربية للحضور إلى صنعاء لتقديم ولائهم للسلطان العثماني خليفة المسلمين(١٢).

إلا أن وجهة نظر السفير البريطاني في الآستانة والتي أوضحها لوزير الخارجية التركي هي أن «حكومة جلالة الملكة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أي ضغط على القبائل المستقلة، والتي تقطن المنطقة الواقعة قرب باب المندب(١٣).

ومع بداية مايو ١٨٧٣م تطورت الأمور تطوراً جديداً وخطيراً في آن واحد؛ فقد وصلت الأنباء إلى الحاكم العام للهند بأن الحاكم التركي لتعز قد أرسل إلى الممثل التركي في عدن يبلغه بأن المشير في صنعاء أمر بمنح سلطان الحوشبي - في جنوب الجزيرة العربية - راتباً شهرياً. كما صدرت تعليمات المشير بإرسال قوة تركية إلى أراضي الحوشبي

لحمايتها(١٤) . وتطورت الأمور بسرعة، ووصلت بالفعل قوات تركية إلى أراضي الحوشبي وبدأت بالفعل تحركات للجنود الأتراك قرب عدن(١٥) ومن ثم طلب جرانفيل من السير أليوت إبلاغ الأمر للحكومة التركية، وأن يطلب «إصدار التعليمات السريعة لسلطاتها في اليمن لسحب القوات التركية الموجودة في المنطقة، والكف عن القيام بأية أعمال في أراضي القبائل التي بينها وبين عدن معاهدات وعلاقات ودية(١٦) .

وقد اتصل السير أليوت بالفعل بالباب العالي مبيناً وجهات النظر البريطانية السابق ذكرها، مع اتخاذ لهجة تشوبها التهديد حين قال «... وإن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها السلطات التركية قد أثرت على المصالح البريطانية في عدن، وإن حكومة جلالة الملكة سوف تتخذ أية إجراءات قد تراها ضرورية للمحافظة على سلام وأمن المستعمرة البريطانية (عدن) وإن مسئولية ذلك تقع على أولئك الذين فضلوا إثارة القلاقل في منطقة ظلت مستعمرة لمدة طويلة».

وعلق وزير الخارجية التركي رشيد باشا على ذلك بأنه على الرغم من أنه لايمكن الموافقة على مسألة تأثر المصالح البريطانية في حالة اعتراف الرؤساء العرب في منطقة جنوبي الجزيرة العربية بسلطة الباب العالي، فإنه يؤكد بأنه لن تتخذ أية إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تدهور العلاقات مع الحكومة البريطانية(١٧) .

وواضح أن الحكومة العثمانية إيماناً منها بواجباتها الأساسية في تحرير العالم الإسلامي من ربقة الاستعمار كانت تحاول بالفعل إتمام السيطرة على جنوب الجزيرة العربية، وضم هذه المنطقة إلى دولة الخلافة الإسلامية، ولكنها كانت تحاول جاهدة في نفس الوقت أن لا تصل الأمور إلى حرب شاملة مع بريطانيا.

وفي الخامس من يونيو ١٨٧٣م توجه أحمد أيوب باشا الوالي العثماني الجديد إلى صنعاء، ومعه تعليمات بأن يجتهد في تحاشي إغضاب السلطات البريطانية في عدن(١٨)

إلا أنه من ناحية أخرى، وصلت في أواخر يونيو ١٨٧٣م قوة من مائتي رجل من الأتراك ومثلهم من العرب من قعطبة في اليمن إلى الراحة عاصمة الحوشبي في جنوب الجزيرة العربية وكذلك وصلت قوة من ٥٠٠ رجل من الأتراك إلى مورساد في أراضي

الصبيحة في جنوب الجزيرة أيضاً ... وكان على القوات التركية المتجمعة في الراحة ومورساد أن تتلاقى في زائدة(١٩).

وعندما استفسر السير إليوت عن مغزى هذه التحركات العثمانية في أراضي جنوب الجزيرة العربية ... أجابه رشيد باشا وزير الخارجية التركي بأن ... «الوقت الحاضر ليس مناسباً لتأكيد استقلال قبائل جنوب الجزيرة العربية والذي تتمسك به الحكومة البريطانية وكذلك لا نود مناقشة شرعية المعاهدات التي عقدتها الحكومة البريطانية مع تلك القبائل ... إلا أن الذي أود تأكيده هنا بدون تحيز، هو أن سياسة الحكومة الإمبراطورية (العثمانية) لم تحدث الكثير من التغيرات بالنسبة للأوضاع السائدة في اليمن، ولم يقم جنودنا بأية تحركات» إلا بأوامرنا»(٢٠).

وسار العثمانيون في مخططهم الرامي إلى ضم مناطق جنوب الجزيرة العربية رغم تصدي بريطانيا لعرقلة هذا الأمر، وأرسل الوالي العثماني الجديد أحمد أيوب باشا خطابات في ٢٧ يوليو ١٨٧٣م إلى رؤساء قبائل منطقة جنوب الجزيرة ينعتهم فيها بالشيوخ وليس بالسلاطين، وجاء في خطابه إلى شيخ لحج الشيخ فضل بن محسن «... إنه يجب أن يكون مفهومها أن الحكومة التركية لن تتنازل عن حقوقها المخولة لها بحق السلطة، وأنها تدافع عن هذه الحقوق وتحميها، ومن تسول له نفسه أن لا يقدم ولاءه للسلطان، فإن الحكومة سوف تعاقب أولئك الذين يسيرون في طريق الضلال»(٢١).

وقد اعتبرت الحكومة البريطانية هذا الخطاب من الوالي الجديد لليمن إلى رؤساء القبائل العربية في الجنوب مخالفة صارخة للتأكيدات التي سبق أن قدمها الباب العالي للحكومة البريطانية(٢٢). وطلب المقيم البريطاني من والي اليمن سحب القوات التركية من أراضي قبائل الجنوب العربي، والتي بينها وبين الحكومة البريطانية معاهدات ويتقاضون منها مرتبات(٢٣).

إلا أن الجنود الأتراك ظلوا رابضين في (شكا)، كما أجاب والي اليمن على المقيم البريطاني في عدن، بأن إقليم الحوشبي في جنوب الجزيرة العربية هو تابع لولاية تعز اليمنية(٢٤).

ومن المهم أن نوضح وجهة نظر والي اليمن أحمد أيوب باشا في هذا الصدد .... فقد أرسل هذا الوالي إلى الصدر الأعظم تقريراً أشار فيه إلى أن سكان إمارة الحوشبي قد طالبوا بمحض إرادتهم أن يكونوا من رعايا السلطان العثماني، وأن الوالي قد عين لحكمهم علي ماضي أفندي، وهم في حالة هدوء وطاعة، ولا يستلزم الأمر إرسال قوات حربية إليهم. ولكن نتيجة لرغبة أفراد هذه القبيلة في أن يكونوا رعية عثمانية، فإن العميل البريطاني شيخ لحج فضل بن محسن أصبح عدواً لهم مما أدى إلى طلب إمارة الحوشبي توفير الحماية العثمانية لهم درءاً لمؤامرات شيخ لحج والانجليز من ورائه. وأوصى والي اليمن بضرورة إرسال قوة حربية إلى هذا الإقليم للمحافظة على حقوق الباب العالي فيه.

وعلى الرغم من أن قبيلة الحواشب أجمعت على التمسك بأن تكون من رعايا سلطان المسلمين، فإن أبناء هذه القبيلة طالبوا بأن يعيشوا في هدوء، كما بلور والي اليمن وجهة نظره بالنسبة لعلاقات الحكومة البريطانية بالقبائل المجاورة لعدن «... بأنها ليست علاقات بالمعنى المفهوم، بل هي لاتعني شيئاً في الواقع سوى أن تلك الحكومة تمنح قليلاً من المال لرؤساء القبائل ضماناً لولائهم لها(٢٥).

وقد تطورت الأمور تطوراً خطيراً في أواخر أكتوبر ١٨٧٣م، إذ استغل الأتراك صراعاً بين سلطان لحج فضل بن محسن وأخيه عبدالله، وظاهروا عبدالله على أخيه، كما أرسلوا قوة تركية احتلت لحج، وطالب قائد هذه القوة بالإفراج عن عبدالله؛ لأنه رهينة عثمانية. وتبلورت وجهة النظر البريطانية في أنه إذا لم تنسحب القوة التركية من لحج الملاصقة لعدن، فإنه يجب إرسال قوات بريطانية إلى هناك(٢٦).

وقد تلكأ القائد التركي في الانسحاب بقوته من أراضي لحج، وقرر أنه سيظل في ذلك المكان بتعليمات من قيادته، وأنه يمثل حاكم تعز، كما قرر أنه مسئول مسئولية كاملة عن حماية عبدالله شقيق شيخ لحج باعتبار أن عبدالله هذا رعية عثمانية(٢٧).

وبدا أن الأتراك يستغلون تماماً الصراع الناشب بين أفراد الأسرة الحاكمة في لحج، وأنهم مصرون على السير في الشوط حتى نهايته. واتخذ الموقف طابعاً خطيراً، وأمر نائب الملك في الهند المقيم السياسي في عدن بأن يرسل قوات بريطانية لحماية سلطان لحج على أن

لا تقوم هذه القوات بأي عمل من شأنه الوصول إلى حالة الحرب مع تركيا(٢٨).

وهكذا تقدمت قوة بريطانية بقيادة الكولونيل ماكنزي في يوم ٢٧ أكتوبر ١٨٧٣م لمعاونة سلطان لحج(٢٩). ولم يكن القصد من إرسال هذه القوة هو معاونة السلطان في الخلافات الناشبة بينه وبين أفراد أسرته، بل كانت بقصد مواجهة الوجود العثماني العسكري المتزايد في مناطق متاخمة لعدن(٣٠).

وقد اعتبر الاتراك أن وصول القوات البريطانية إلى لحج يعد أمراً بالغ الخطورة، وأبلغ موسورس باشا السفير التركي في لندن إيرل جرانفيل وزير الخارجية البريطانية رسمياً أن إرسال قوة من ٥٠٠ جندي بريطاني إلى لحج يعد إجراء عدائياً، كما تساءل السفير التركي عن الوقف إذا ما انسحبت القوات التركية من لحج، فهل ستنسحب القوات البريطانية هي الأخرى من المنطقة؟ وقد أجاب إيرل جرانفيل على هذا السؤال الهام بأنه «.... بعد أن تنتهي المسألة تماماً، فإنني لا أتصور أن هناك أية فائدة تعود من استبقاء القوات البريطانية هناك(٣٢).

وكما ذكرنا فإن العثمانيين مع حرصهم على إبعاد القوات البريطانية والاستعمار البريطاني عن أجزاء من العالم الإسلامي كانوا متمسكين بالسيطرة على هذه الأجزاء بصفتهم يمثلون دولة الخلافة الإسلامية. ومع ذلك لم يرد العثمانيون أن يصل الأمر إلى مرحلة الصدام مع القوات البريطانية، وعلى ذلك انسحب الأتراك من أراضي لحج في ٦ ديسمبر ١٨٧٣م(٣٣).

إلا أن العثمانيين في انسحابهم من أراضي لحج (العبدلي) وأراضي الحواشبي لم ينسحبوا من أمارة دثينة، وهذه الأمارة تقع في أراضي قبيلة الأميرى وشالي الحواشبي وتحتل قبيلة العلوي الشريط الضيق بينهما. وكان من الطبيعي أن يستولي العثمانيون على هذه الأمارة ـ دثينة ـ عند تقدمهم إلى أراضي الحوشبي والي لحج، وكذلك فانه من وجهة النظر البريطانية ـ كان يجب أن يتبع انسحابهم من أراضي الحوشبي والعبدلي انسحابهم أيضاً من أراضي الأميري(٣٤).

ولما كانت الجامعة الإسلامية ـ في رأينا ـ هي مد السيادة العثمانية على أجزاء العالم

الإسلامي، فإن العثمانيين حاولوا التمسك بموقع قديم لهم في جنوب الجزيرة العربية، واعتبروا دثينة جزءاً من ولاية قعطبة اليمنية (التركية) وتبلورت أسسهم القانونية في هذا الصدد في أن الموظفين الأتراك كانوا يجمعون ـ ولسنوات عديدة ـ الضرائب من إقليم دثينة هذا، وأن جمع الضرائب يعني السيادة بطبيعة الحال ....وهكذا ثار النزاع من جديد بين بريطانيا والدولة العثمانية على أراضي الأميري في جنوب الجزيرة العربية، وتمسك كل بوجهة نظره، وخصوصاً للتداخل الواقع في الحدود بين منطقتي النفوذ البريطانية والعثمانية في جنوب الجزيرة. وقد أدى هذا إلى بروز فكرة وضع خط للحدود بين المنطقتين، ولكن تحطمت كل المحاولات التي بذلت في هذا الصدد على صخرة تمسك الدولة العثمانية أنها دولة الخلافة الإسلامية وأن سيادتها تمتد على كل الشعوب الإسلامية .... وتبلور عنفوان هذه السياسة في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين.

فما هو موقف الانجليز من الجامعة الإسلامية في بداية القرن العشرين والتي حاولت أن تتغلغل في جنوب الجزيرة العربية وفي مناطق قريبة ومتاخمة لعدن الميناء العالمي والاستراتيجي الخطير بين الشرق والغرب؟

تطالعنا الوثائق البريطانية (بنغمة) واحدة في هذه المرحلة من مراحل المواجهة البريطانية العثمانية تبرز مدى تخوف الانجليز في جنوب الجزيرة العربية من حركة الجامعة الإسلامية في المنطقة، فالأتراك من مواقعهم في دثينة مضوا يثيرون العرب في الجنوب ضد الانجليز مستخدمين في ذلك عامل الدين، حتى أن الانجليز أرسلوا كتيبة بريطانية وفرقة من المشاة الهنود للإقامة في جوار إمارة دثينة. كما أبدت حكومة الهند مخاوفها من أنه إذا ازداد ثقل الوجود العثماني في المنطقة، فإن ذلك سيؤدي بالتالي إلى زيادة حجم القوات البريطانية. وأبدى المقيم البريطاني في عدن مخاوفه إذا لم توافق الحكومة على هذه السياسة، فإن النفوذ العثماني سوف يتبع المخططات العثمانية في بلاد اليافعي وأن «القوات البريطانية إذا لم تواجه هذا التدخل العثماني فإن النتيجة ستكون رجحان كفة نشاط الجامعة الإسلامية Pan Islamitic Programme في اليمن».

كما أبدى المقيم وجهة نظره، في أن العرب عندما يرون القوات البريطانية المسلحة

قريبة منهم، فإنهم سيكونون أكثر انصياعاً لدار الإقامة في عدن، وأنه يتعين علينا «.... اتخاذ سياسة جديدة تماماً خارج قلعة عدن لمقاومة الجامعة الإسلامية وذلك للحفاظ على المكانة البريطانية بين العرب»(٣٥).

وتكرار ما نادى به المقيم البريطاني في عدن من أن حركة الجامعة الإسلامية كان لها صدى كبيراً في جنوبي الجزيرة العربية، وأنها شكلت تهديداً خطيراً للاستعمار البريطاني في عدن وما حولها يجعلنا رغم صمت المصادر العربية، وعدم استطاعتنا التعرف على وجهة النظر التركية في ذلك الوقت يجعلنا نرجح أن العثمانيين الذين يحتل سلطانهم منصب الخلافة الإسلامية قد حاولوا تأليب المسلمين (العرب) في المنطقة ضد الانجليز، وأن العديد من القبائل قد فضل الانضواء تحت راية الجامعة الإسلامية، بدلاً من الانصياع تحت سلطة الاستعمار البريطاني.

ولا ريب أن النفوذ العثماني كان يمتد في الجزيرة العربية على مساحات أوسع من النفوذ البريطاني، إذ كانت بريطانيا تختار النقط الاستراتيجية التي يهمها الاستيلاء عليها دون أن تهتم كثيراً بضيق الرقعة المحتلة أو اتساعها. وهذا الفارق المساحي الذي يعتمد على أساس تاريخي، مع ما كان يصاحبه من نفوذ روحي للخليفة العثماني في الجزيرة العربية، بل في غالبية العالم الإسلامي يجعلنا نقول إن الجزيرة العربية ككل كانت تخضع للنفوذ العثماني(٣٦) المتمثل في القوات المسلحة الموجودة في أماكن متفرقة من الجزيرة. أما النفوذ البريطاني، فكان يمتد فقط على نقط معينة، ويعتمد بصفة عامة ـ مع استثناء ميناء عدن ـ على معاهدات الحماية الشكلية ودفع الرواتب لرؤساء القبائل في جنوب الجزيرة العربية.

على أية حال، فإن حكومة الهند ـ تقديراً منها لميناء عدن الاستراتيجي الخطير بين الشرق والغرب ـ رأت أنه لابد من مواجهة تغلغل حركة الجامعة الإسلامية في جنوب الجزيرة العربية بتدعيم الوجود البريطاني في عدن، والاحتفاظ بحامية بريطانية قرب إمارة دثينة معقل الجامعة الإسلامية في الجنوب وتبعد دثينة هذه مسافة ٩٥ ميلاً من عدن. كما أن معاهدات الحماية التي كانت بريطانيا قد عقدتها مع شيوخ المنطقة تعطي لبريطانيا حق دفع الحاميات إلى أراضي قبائل جنوب الجزيرة العربية. ولم يكن الغرض من إرسال هذه الحاميات البريطانية سوى مواجهة مخططات الجامعة الإسلامية. إلا أن السير لي وارنر

Lee Warner في مذكرة له في هذا الصدد وبتاريخ ٥ سبتمبر ١٩٠٦م يوضح بتحليل جيد صعوبة إرسال الحاميات إلى أراضي جنوب الجزيرة وتصديها لانتشار أفكار الجامعة الإسلامية، فهو يرى أن «... وضع قوات لنا على مسافة مائة ميل من البحر (عدن) وداخل الحدود العثمانية (وهنا اعتراف بريطاني بالسلطة العثمانية على أراضي الجنوب) يجعلنا نظهر بمظهر المهدد للمدن المقدسة، ويخلق عداوة بيننا وبين طليعة الحركة الإسلامية»(٣٧).

إلا أن النزاع لم يستمر طويلاً بين الانجليز والعثمانيين في جنوبي الجزيرة العربية، ولم يكن ذلك لنصر عسكري لإحدى القوتين، أو لنجاح ديبلوماسي لأحد الفريقين، بل إن المسألة حلت على أصعدة أخرى بعيدة عن المنطقة. فإن العثمانيين الذي اتخذوا من اليمن كله، بل والجزيرة العربية كلها عمقاً وظهيراً أثناء مواجهتهم للانجليز في جنوب الجزيرة، واجهوا في اليمن ذاته ثورة عارمة بزعامة إمام اليمن الزيدي، وقد أدت هذه الثورة إلى تأرجح موقفهم في اليمن وبالتالي إلى انحسار المد العثماني وما صاحبه من نشاط حركة الجامعة الإسلامية في إمارات الجنوب. ويمكن القول باطمئنان أن الأحداث التي وقعت في اليمن ذاته كانت لها انعكاسات وتأثيرات عميقة على نشاط الجامعة الإسلامية في جنوب الجزيرة العربية.

وقد بلغت خطورة ثورات الإمام الزيدي في اليمن حداً كبيراً، ولم يكن لدى المشير عبدالله باشا والي اليمن في عام ١٩٠٢م سوى قوات قليلة، ولما طلب من الدولة أن تنجده بأربعين ألف رجل، لم تستطيع الحكومة العثمانية تحقيق طلبه، ومن ناحية أخرى فإنه كان لدى الثوار الزيديين في اليمن الكثير من الأسلحة الجديدة، وأكثرها كانت مهربة إليهم. والواقع أن تهريب هذه الأسلحة إلى ثوار اليمن يثير بعض التساؤلات ... فالمعروف أن السواحل اليمنية كانت أعز من جبهة الأسد لأن المدفعية العثمانية تقوم بحمايتها على الدوام(٣٨).

وتبدو لأول وهلة إمكانية الصلة بين الانجليز في عدن والإمام الزيدي في اليمن، وإمكانية تدعيم الانجليز للإمام بالسلاح والعتاد. فتوقيت اندلاع الثورة الزيدية بشراسة، والتسليح الجديد الذي تسلحت به هذه الثورة يجعلنا نؤيد أن الانجليز في تصديهم لانتشار

حركة الجامعة الإسلامية في جنوب الجزيرة العربية نقلوا المسألة إلى شمال اليمن، وبدلاً من أن تكون المواجهة عثمانية إسلامية مع الانجليز، فلتتحول إلى مواجهة عثمانية زيدية في الشمال. فكما قلنا السواحل اليمنية أعز من جبهة الأسد، وعلى ذلك فليس هناك سوى الطريق البري لتدفق الأسلحة. ومن المعروف أن الحدود بين المحميات الانجليزية في جنوب الجزيرة العربية وبين العثمانيين في اليمن حدود طويلة لا يمكن السيطرة عليها. ومن هنا يبدو واضحاً إمكانية تهريب الأسلحة من مستعمرة عدن الانجليزية إلى إمام اليمن الزيدي.

ونحن لم نجد في الوثائق البريطانية ما يؤكد هذه الصلة بين الانجليز وأئمة اليمن الزيديين، وان كانت الدولة العثمانية أكدت مراراً لبريطانيا بأن الدسائس البريطانية هي التي حركت الثورة ضد الأتراك في اليمن، وإن الأسلحة البريطانية تتدفق من عدن إلى ثوار اليمن (٣٩) ، وهنا تتفق آراء الحكومة العثمانية مع وجهات نظرنا والتي ذكرناها آنفاً بالنسبة لعلاقات الانجليز بالإمام الزيدي وتدعيم ثورته بالسلاح، فالمصلحة المشتركة بينهما واضحة تماماً، فالإمام الزيدي يدفعه طموحه إلى محاولة الاستئثار بالسلطة في اليمن، والانجليز يريدون إبعاد خطر حركة الجامعة الإسلامية عن مناطق ملاصقة لعدن، فلا بأس إذا ما اتفق الطرفان على القضاء على النفوذ العثماني في اليمن كله شماله وجنوبه. ويجب هنا أن نوضح أن زيود اليمن لم يعترفوا لآل عثمان بالخلافة الإسلامية، وأنهم ظلوا يلقبون إمامهم بلقب أمير المؤمنين (٤٠) .

وعلى أية حال، عندما خلع السلطان عبد الحميد الثاني سنة ١٩٠٩م ونصب أخوه محمد رشاد مكانه، واستولى الاتحاديون على الحكم، توقع إمام اليمن سياسة أكثر مرونة معه، غير أن الأمر لم يستمر طويلاً، فقد تبين أن الاتحاديين يميلون إلى المركزية، وإلى تتريك عناصر دولتهم، وهكذا عادت الاضطرابات إلى اليمن من جديد. ومن ثم عمد الأتراك إلى عقد الصلح مع إمام اليمن، وكان من أهم أسباب لجوء الأتراك إلى هذه السبيل ذلك التهديد الخطير الذي واجهته دولتهم بعد هجوم إيطاليا على طرابلس؛ وتبدو أهمية الحرب العثمانية الإيطالية، لأنها أجبرت تركيا على الموافقة على الصلح مع الإمام، فانهزام الجيوش التركية في طرابلس ووقوع هذه الأخيرة في أيدي الإيطاليين أظهر خطأ

السياسة التي أدت إلى سحب غالبية القوات التركية من طرابلس لمواجهة متطلبات الصراع مع الإمام الزيدي في اليمن.

وهكذا انحسر المد العثماني أو حركة الجامعة الإسلامية عن جنوب الجزيرة العربية، بعد أن تمكنت السياسة البريطانية المرنة من إثارة الفرقة بين السلطات العثمانية وبين الزيديين في اليمن، مما حقق المصلحة البريطانية على حساب المصالح الحقيقية للأمة الإسلامية.

الهوامش :

(١) أمين الريحاني ـ ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية جـ١ بيروت ـ المطبعة العلمية ١٩٢٥م ص ٣٤٠.

(٢) India Office Library (I. O. L.) India Board Indian Papers (I.P.) F. 23 Correspondence Relating to Aden (C.R.T.A.) 1836 — 1839 No. 16 Minute by the Governor of Bombay. 23 September. 1837.

(٣) أمين الريحاني ـ المصدر السابق ص ٣٨٢.

(٤) Hogarth. D. G.. Arabia. Oxford. London. Clarendon Press. 1922. p.111.

(٥) Wyman Bury. Arabia Inflex or the Turks in Yemen. London. Macmillan. 1915.

(٦) أحمد حسين شرف الدين ـ اليمن عبر التاريخ ـ القاهرة ـ مطبعة السنة المحمدية ١٩٦٣م ص ٢٦٧.

(٧) Wyman Bury. Op. Cit.. p. 15.

(٨) Parliamentary Papers (P.P.). F. 126. Correspondence Relating to Turkish Proceedings in the Neighbourhood of Aden (C.R.T.P.). Enclosure 2 in No. 2 The Mushir Sayyid Mokhtar Pasha of Yemen to Sheikh Fadhl Bin Mohsen . the Abaali. Printing to Both Houses of Parliament of Her Majesty. 29th August. 1872.

(٩) P. O. f. 126 (C.R.T.P.) Enclose in No. 2 Brigadier General Schneider to Mr. Gonne. 26th October. 1872.

(١٠) P. P. F. 126. (C.R.T.P.). No. 1 Earl Granville to Sir H. Elljot. 11th January. 1873.

(١١) P. P. F. 126. (C.R.T.A.). No. 2 Earn Granville to Sir H. Elliot. 25th January. 1873.

(١٢) P. P. F. 126. (C.R.T.P.). No. 3 Sir Elliot to Earn Granville. 13th January. 1873.

(١٣) P.P. F. 126. (C.R.T.P.). Sir Elliot to Earl Granville. 3rd. February. 1873.

(١٤) P. P. F. 126. (C.R.T.P.). Inclosure in No. 13. The Viceroy to The Duke of Argyll. 10th May. 1873.

(١٥) P. P. F. 126. (C.R.T.P.). No. 14. Earn Granville to Sir H. Elliot. 23rd May. 1873.

(١٦) P. P. F. 126.(C.R.T.P.). Earl Granville to Sir H. Elliot. 5th June. 1873.

(١٧) P. P. F. 126. (C.R.T.P.). No. 16. Sir H. Elliot to Earl Granville. 30th May. 1873.

(١٨) P. P. F. 126. (C.R.T.P.). No. 20. Sir H. Elliot to Earl Granville. 6th June. 1873.

(١٩) P. P. F. 126. (C.R.T.P.). Inclosure in No. 21. Schneider to The Duke of Argyll. 27th June. 1873.

(٢٠) P. P. F. 126. (C.R.T.P.). Inclosure in No. 23. Raschid Pasha to Sir H. Elliot. 15th July. 1873.

(٢١) P. P. F. 126. (C.R.T.P.). Inclosure 3 in No. 27. Ahmed Ayoob Pasha to Sheikh Fadhl

Bin Mohsen, 27th July, 1873.

(٢٢) P. P. F. 126, (C.R.T.P.), Inclosure 1 in No. 27, Brigadier General Schneider to Mr. Gonne, 21st August, 1873.

(٢٣) P. P. F. 126, (C.R.T.P.), Inclosure 2 in No. 27, Schneider to Mr. Gonne, 21st August, 1873.

(٢٤) P. P. F. 126, (C.R.T.P.), Inclosure in No. 28, Schneider to The Duke of Argyll, 10th October, 1873.

(٢٥) P. P. F. 126, (C.R.T.P.), Inclosure in No. 35, The Governor-General of Yemen to The GRand Vizier, 6th August, 1873.

(٢٦) P. P. F. 126, (C.R.T.P.), Inclosure 1 in No. 31, Schneider to The Duke of Argyll, 20th October, 1873.

(٢٧) P. P. F. 126, (C.R.T.P.), Inclosure 2 in No. 31, Schneider to The Duke of Argyll, 22nd October, 1873.

(٢٨) P. P. F. 126,(C.R.T.P.), Inclosure 3 in No. 31, The Viceroy of India to The Duke of Argyll, 23rd October, 1873.

(٢٩) P. P. F. 126 (C.R.T.P.), Inclosure 3 in No. 34, Schneider to The Duke of Argyll, 27th October, 1873.

(٣٠) H. Ingrams, The Yemen, Lond Camelot Press, 1963, p. 57.

(٣١) P. P. F. 126 (C.R.T.P.), No. 46 Raschid Pasha to Musurus Pasha (Communicated to Earl Grennville by Musurus Pasha), 27th Novermber, 1873.

(٣٢) P. P. F. 126, (C.R.T.P.), No. 47, Earl Granville to Sir H. Elliot, 27th November, 1873.

(٣٣) P. P. F. 126, (C.R.T.P.), No. 53, Earl Granville to Sir H. Elliot, 9th December, 1873.

(٣٤) India Office Library (I. O. L.), Aden Delimitation. The History of the Question and the Present Situation as regards the Territories of the Amir of Dthali. P. J. Maitland, Brigadier-General of Aden. India Office. 28th July, 1902, p. 1-2.

(٣٥) I. O. L. B. 158, Confidential, 1906, Aden Policy. Notes by Sir Lee Warner and Sir Hugh Barnes on Government's Letter No. 119, dated 9th August, 1906. (Pol. No. 1455/0606). H. S. Barnes, 5th September, 1906, p. 1-2.

(٣٦) السيد مصطفى سالم ـ تكوين اليمن الحديث معهد الدراسات العربية العالية ١٩٦٣م ص ١٩٠.

(٣٧) I. O.L. B. 158, Confidential, 1906, Aden Policy. Notes by Sir Lee Warner and Sir Hugh Barnes on Government's Letter No. 119, dated 9th August, 1906. (Pol. No. 1455/06). H.S. Barnes, 5th September, 1906, p. 1-2.

(٣٨) المقطم ع ٤٠١٤ ١٢ يونيو ١٩٠٢م.

(٣٩) India Office Library, D. 171, Confidential Memorandum, Arms Traffic (Outside Persian Gulf), 10th March, 1904, General Jopp, 17th March, 1892.

(٤٠) د. أحمد عزت عبد الكريم ود. محمد بديع شريف دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ص ٣٥.

> ● إذا أردنا أن نكون مسلمين حقاً لا قولاً، فلنرجع إلى اتباع كتاب الله وسنة رسوله.
>
> «فيصل بن عبد العزيز»